

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الحماية الجنائية للبيئة

دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي

من
تحت إشراف:
محمد
الدكتور عمر فرحاتي

إعداد
الطالب:
لموسخ

أمام لجنة المناقشة المتكونة من السادة الأساتذة:
د. الزين عزري
بسكرة
د. عمر فرحاتي
مقررا ومشرفا
د. محمد قريشي
ورقلة
د. لشهب حورية
بسكرة
د. شادية رحاب
باتنة

جامعة
جامعة بسكرة
جامعة
جامعة
جامعة

أستاذ محاضر
رئيسا
أستاذ محاضر
أستاذ محاضر
ممتحنا
أستاذة محاضرة
ممتحنا
أستاذة محاضرة
ممتحنا

السنة الجامعية: 2009 / 2008

II

Her&

←⑩🌀🌸○☒🏠👁️📷📱🔹②📁📂📁◀]

📱📁📂📁📷📱📷📱📷📱📷

📱📁😊📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷

⑧📷⑨📷③📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷

📱📱📱📱📱📱📱📱📱📱

🔹📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷

📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷

🔹📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷📱📷

[📱📷📱📷📱📷

الآية 41 من سورة الروم

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور محمد محده رحمه الله، الذي وضع أسس هذا العمل وتمنى أن يراه متكاملًا قبل أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى، ولأن فضائله علينا تعجز الكلمات عن عدّها و تعجز الأفعال عن ردها، فألف رحمة عليه، ودعاؤنا "أن اجعله ربي في جنة الخلد والفردوس الأعلى".

كما أوجه خالص شكري وأصدق امتناني للدكتور عمر فرحاتي الذي قبل الإشراف على هذا العمل والاستمرار فيه، فشكرا له على حسن توجيهه ومراجعته وسهره المضني على تصحيح أخطاء هذا العمل، وإثرائه لمحتويات هذه الدراسة من خبرته بما يراه مناسبًا. كما نشكر كل أعضاء لجنة المناقشة على مراجعتهم لهذه الرسالة وتصويب أفكارها، وتحملهم كل ما تعلق بها وبمناقشتها من مشاق.

محمد لموسخ

الإهداء

إلى والدي الكريمين...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى زوجتي الغالية...

إلى كل الأصدقاء...

إلى كل من علمني حرفا...

...أهدي هذا العمل

الطالب: لموسى محمد

الفصل التمهيدي التطور التاريخي لحماية البيئة

- + المبحث الأول: حماية البيئة في العصور القديمة
- + المبحث الثاني: حماية البيئة في القوانين الوضعية الحديثة

مقدمة

الختامة

قائمة المراجع

الفهرس

الباب الأول

نطاق الحماية الجنائية للبيئة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

- + الفصل الأول: الإطار المفاهيمي الحماية الجنائية للبيئة في الشريعة الإسلامية
والقانون الوضعي
- + الفصل الثاني: أسس ومبادئ حماية البيئة بين الشريعة الإسلامية والقانون
الوضعي

الباب الثاني الأحكام الموضوعية لجرائم البيئة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

- + الفصل الأول: أركان جرائم البيئة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
- + الفصل الثاني: المسؤولية الجنائية والعقوبات المقررة في جرائم البيئة في الشريعة والقانون

الباب الثالث الجوانب الإجرائية لجرائم تلويث البيئة

- + الفصل الأول: نطاق الضبطية القضائية في جرائم البيئة
- + الفصل الثاني: التعاون الوطني والدولي في حماية البيئة

ABSTRACT:

THE PROTECTION OF ENVIRONMENT IS BASED, IN BOTH ISLAMIC LAW AND IN PENAL LAW, ON THE NECESSITY OF SUPPORTING PENAL PROTECTION; IN ADDITION TO ADMINISTRATIVE AND CIVIL PROTECTION. THIS PENAL PROTECTION IS CHARACTERIZED BY SOME LARGE AND FLEXIBLE RULES OF LAW; AND WIDE NOTION OF CRIMINALITY IN THE MATTER, IN ADDITION TO THE MORAL ASPECT. THIS WILL LEAD TO A WIDE PENAL RESPONSIBILITY WHICH IS FOUNDED ON THE PERSONAL PENALTY PRINCIPLE.

HOWEVER, THE ENVIRONMENT CRIMES ARE NOT TRADITIONAL BECAUSE OF THE LARGE MEANING OF RESPONSIBILITY OF THE MORAL PERSON AND THE RESPONSIBILITY FOR OTHERS' ACTIONS.

MANY LEGISLATIONS HAVE IMPOSED DIFFERENT PENALTIES: SOME OF THEM ARE CONCERNED WITH REDUCING LIBERTIES (JAILING) IN ADDITION TO FINANCIAL PENALTIES AND SOME OF THEM ARE OF THE SECURITY ORDER.

THIS PROTECTION WILL NOT ACHIEVE ITS OBJECTIVES WITHOUT JURIDICAL CONTROL EXERTED BY AGENTS WELL TRAINED BY SPECIALISTS IN THE MATTER. THOSE SPECIALISTS MUST ALSO PARTICIPATE IN SUPPORTING THAT PROTECTION. IN THE END THE NATIONAL AND WORLD COOPERATION BECOMES NECESSARY TO ACHIEVE AN EFFICIENT PROTECTION TO THE ENVIRONMENT.

ملخص باللغة العربية:

تقوم حماية البيئة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي على ضرورة تعزيز الحماية الجنائية بالإضافة إلى الحماية الإدارية والمدنية.

وتتميز الحماية الجنائية للبيئة بنصوص مرنة وواسعة في صياغتها بالإضافة إلى التوسع في النشاط المادي للفعل الإجرامي، كما تتميز بضعف الركن المعنوي فيها نتيجة لأخذ بالإهمال والخطأ في تحقق المسؤولية الجنائية.

مما يترتب عليه التوسع في المسؤولية الجنائية والتي تقوم على مبدأ شخصية العقوبة، غير أن جرائم البيئة وخروجها عن القواعد العامة في القانون العقوبات، توسعت في الأخذ بمسؤولية الشخص المعنوي والمسؤولية عن فعل الغير.

كما وضعت اغلب التشريعات المتعلقة بالبيئة عقوبات جزائية تمثلت في العقوبات السالبة للحرية والغرامة بالإضافة للتدابير الاحترازية والأمنية.

وتتطلب الحماية الجنائية ضرورة تعزيز الإجراءات الجزائية من خلال إعطاء الضبطية القضائية صلاحيات أخرى بالإضافة إلى ضرورة التكوين المختص والتميز، وكذا الاستعانة بالجهات المختصة في مجال حماية البيئة.

ولا تتحقق فعالية هذه الحماية إلا بالتعاون بين الهيئات الوطنية المركزية والمحلية والتعاون الدولي في هذا المجال.